



تقرير حول الرقابة المالية
على بلدية حمام الأنف للسنة الماليّة 2017
في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحليّة

أحدثت بلدية حمام الأنف (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر المؤرخ في 9 مارس 1899. وتبلغ مساحتها 1515 هكتارا¹. كما بلغ عدد سكانها 43.564 ساكنا². وبلغت في سنة 2017 موارد البلدية 5.537 أ.د فيما بلغت نفقاتها 5.388 أ.د.

وحسب المؤشر المعتمد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، لم يتجاوز مؤشر الاستقلالية المالية³ (61%) المعيار المرجعي (أكثر من 70%). كما أن مؤشر القدرة على الادخار⁴ كان هو الآخر دون المعيار المرجعي (أكثر من 20%) حيث لم يتجاوز نسبة 6%. ومثلت كتلة الأجور 76,5% من نفقات العنوان الأول وتجاوزت بذلك المعيار المرجعي المعتمد⁵ (أقل من 55%).

وتولّت الدائرة في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية النظر في الوضعية المالية للبلدية لسنة 2017 والتحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحة البيانات المسجلة به ومصداقيتها ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها.

وشملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المودع لدى كتابة الدائرة بتاريخ 7 أوت 2018 فضلا عن استغلال كلّ من المعطيات المستقاة من الاستبيان الموجه للبلدية والمستخرجة من منظومة "أدب بلديات" وذلك فضلا عن الأعمال الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وباستثناء ما يتعلّق ببقايا الاستخلاص، خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف المنجزة بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمسّ من مصداقية البيانات المضمّنة بالحساب المالي للسنة المعنية وذلك حسب المبادئ التي تقوم عليها أنظمة المحاسبة العمومية وميزانيات الجماعات المحلية.

كما أفضت المهمة الرقابية إلى ملاحظات أخرى تعلّقت بالموارد وبالتصرف في الأملاك العقارية الخاصة وبالنفقات وهي مجالات تتطلب مزيدا من الحرص من قبل البلدية لتحسين تعبئة مواردها ومزيد التحكم في النفقات.

¹ حسب المعطيات المقدمة من قبل البلدية.

² التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 و"التقديرات السكانية حسب المعتمديات والبلديات في 01/01 (2016-2017)" المعدّة من قبل المعهد الوطني للإحصاء.

³ (موارد العنوان الأول - المناب من المال المشترك) / موارد العنوان الأول.

⁴ الادخار الخام (المقاييس المستعملة لتسديد مصاريف الجزأين 3 و4 من العنوان الثاني) / موارد العنوان الأول.

⁵ كتلة الأجور / نفقات العنوان الأول.

ويبرز الجدول الموالي ملخصاً للحساب المالي للبلدية للسنة المالية 2017.

ملخص الحساب المالي لسنة 2017		
العنوان	الجزء	الصنف
فائض الميزانية بعنوان سنة 2016		المبلغ بالدينار
		1 476 259
المقايض		
العنوان الأول		3 928 916
المداهيل الجبائية الاعتيادية		1 742 004
المعاليم على العقارات والأنشطة		3 744 548
مداهيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه		1 385 229
معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات		372 671
المداهيل الجبائية الاعتيادية الأخرى		85 935
بقايا استخلاص المداهيل الجبائية الاعتيادية		(3 846 379)
المداهيل غير الجبائية الإعتيادية		2 186 911
مداهيل أملاك البلدية الاعتيادية		2 244 696
المداهيل المالية الاعتيادية		1 790 507
بقايا استخلاص المداهيل غير الجبائية الاعتيادية		(1 848 291)
العنوان الثاني		1 607 978
الموارد الخاصة للبلدية		1 588 885
موارد الاقتراض		0
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة		19 093
مقايض خارج الميزانية		3 240 502
النفقات		
العنوان الأول		3 780 147
نفقات التصرف		3 777 396
التأجير العمومي		2 893 454
وسائل المصالح		685 990
التدخل العمومي		197 952
نفقات التصرف الطارئة وغير الموزعة		0
فوائد الدين		2 751
العنوان الثاني		1 607 978
نفقات التنمية		593 841
تسديد أصل الدين		33 661
نفقات مسددة من الاعتمادات المحالة		980 476
نفقات خارج الميزانية		3 020 078
الفائض ⁶		1 845 451

⁶ باعتبار المصاريف المأذونة بعنوان فوائض والبالغة 148.760 د.

أ-الموارد

تقتضي الوضعية المالية للبلدية العمل على مزيد دعم مواردها من خلال إحكام استغلال الإمكانيات المتاحة والتقليص من بقايا الاستخلاص (العنوان الأول). وشملت الأعمال الرقابية هيكلية الموارد وتعبئتها.

أ-هيكلية الموارد

تمّ النظر في موارد العنوانين الأول والثاني من خلال تحليل أهمّ المؤشرات المالية الخاصة بالبلدية من خلال فحص الحساب المالي.

1-موارد العنوان الأول

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 3.928.915,639 د تأتت من المداخيل الجبائية الاعتيادية (1.742.004,148 د) ومن المداخيل غير الجبائية (2.186.911,491 د).

وتأتت المداخيل الجبائية الاعتيادية أساسا من المعاليم على العقارات والأنشطة بمبلغ 1.005.894,561 د ومن مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بمبلغ 341.593,905 د فضلا عن معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات بمبلغ 21.845 د أي بنسب في حدود على التوالي 57,7% و21,4% و19,6%

وتأتت "المعاليم على العقارات والأنشطة" في سنة 2017 بنسبة تفوق 70% من المعاليم الموظفة على الأنشطة. ويبرز الجدول الموالي مكونات هذه المعاليم ونسبها:

النسبة %	المقاييس المنجزة (د)	المعاليم على العقارات والأنشطة
24,6	636,08.247	المعلوم على العقارات المبنية
2,1	665,725.20	المعلوم على الأراضي غير المبنية
73,3	592,756.737	معاليم أخرى
100	1 005 894,56	المجموع

وتمثل المداخيل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهمّ مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل ما قيمته 608.241,006 د في سنة 2017 أي ما يمثل 35% من جملة المداخيل الجبائية الاعتيادية للبلدية. أما المداخيل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 247.636,080 د و20.665,725 د أي ما يمثل تباعا 24,6% و2,1% من المداخيل الجبائية الاعتيادية.

كما استأثرت مداخيل معاليم الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات والبالغة 372 670,682 د بنسبة 21,4% من المداخيل الجبائية الاعتيادية. وبلغت مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه 341 593,905 د أي ما يمثل 19,6% من هذه المداخيل.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات 580.154,951 د تتوزع بين المعلوم على العقارات المبنية (528.795,250 د) والمعلوم على الأراضي غير المبنية (51.359,701 د).

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 2.332.036,938 د في موقى 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها في سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى ما قدره 2.912.191,889 د لم يتم استخلاص منها سوى 268.301,806 د أي بنسبة لم تتجاوز 10% من المعاليم الواجب استخلاصها بهذا العنوان.

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية، فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 2.186.911,491 د تتوزع بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" (397.946,447 د) و"المداخيل المالية الاعتيادية" (1.788.965,044 د) المتأتية أساساً من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية في حدود 1.526.356 د.

وتتأتى مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية في سنة 2017 أساساً من مداخيل كراء عقارات معدة لنشاط تجاري ومداخيل كراء المسابح والحمامات ومداخيل المسابح والحمامات في حدود تباعاً 144.394,128 د و 115.197,789 د و 84.634,500 د وهو ما يمثل حوالي 85% من مجموع مداخيل الأملاك. وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 2.244.695,559 د تم استخلاصها في حدود 18% خلال سنة 2017.

2-موارد العنوان الثاني

تشمل موارد العنوان الثاني البالغة 1.607.978,206 د كلاً من الموارد الخاصة والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة في حدود تباعاً 1.588.884.723 د و 19.093,483 د. أي على التوالي بنسب 98,8% و 1,2%. وتتأتى الموارد الخاصة للبلدية في حدود 987.262,407 د و 80.524,122 د و 81.937,954 د تباعاً من المنح المسندة من صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بعنوان سنة 2016 ومن تمويل مسند من الاتحاد الأوروبي للبلدية في إطار الشراكة مع بلدية "Castelvetra" الإيطالية حول مشروع "الطرق المستديمة لتهيئة وتثمين الشريط الساحلي" ومن منح مسندة من

المجلس الجهوي لولاية بن عروس. فضلا عن ذلك، اتضح أن البلدية لا تعتمد في تمويل استثماراتها على الاقتراض نظرا لارتفاع مديونيتها.

ب-تحصيل الموارد

تمّ الوقوف على ملاحظات تعلّقت أساسا بتحقيق تقديرات الموارد وبإعداد جداول التحصيل وتثقيفها وتعبئة المداخيل المتاحة للبلدية وبالتصرّف في الأملاك العقارية.

1-إنجاز تقديرات الموارد

لم يتجاوز إنجاز موارد العنوان الأول 86% من التقديرات الأولية وهو ما يعود أساسا لضعف عمليات الاستخلاص بخصوص مداخل أملاك البلدية الاعتيادية حيث لم يتمّ استخلاص سوى 397.946,447 د من التقديرات الأولية في حدود 645.000 د فضلا عن ضعف استخلاص معالم الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات إذ لم يتمّ استخلاص سوى 372.670,682 د من جملة 484.000 د.

بالإضافة إلى ذلك فإن الحساب المالي للقباضة البلدية بحمام الأنف يبرز بقايا استخلاص هامة ترتفع إلى 5.695 أ.د بعنوان خاصة المعلوم على العقارات والأنشطة (2.739 أ.د) ومعالم إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق فيه (1.044 أ.د) ومداخل أملاك البلدية الاعتيادية (1.847 أ.د). ويبرز الجدول الموالي نسب إنجاز تقديرات موارد العنوانين الأول والثاني خلال سنة 2017.

البيان	التقديرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول	4 568 000,000	3 928 915,639	86
المعالم على العقارات والأنشطة	986000	1 005 894,561	102
مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	378000	341 593,905	90
معالم الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات	484 000	372 670,682	77
المداخل الجبائية الاعتيادية الأخرى	25 000	21 845,000	87
مداخل أملاك البلدية الاعتيادية	644 500	397 946,447	62
المداخل المالية الاعتيادية	2 050 500	1 788 965,044	87
مجموع موارد العنوان الثاني	1 651 000	1 607 978,206	97
الموارد الخاصة للبلدية	1 651 000	1 588 884,723	96
موارد الاقتراض	0	0	-
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	0	19 093,483	-

2- تعبئة الموارد البلدية

مكّن النظر في إجراءات تعبئة الموارد من قبل البلدية من الوقوف على ملاحظات تعلّقت بالأساس بإعداد جداول التحصيل وتثقيفها وإجراءات الاستخلاص وبالتصرف في أملاكها العقارية.

1-2- توظيف المعاليم وإعداد جداول التحصيل

لم تحرص البلدية بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية على تفعيل الآليات المتاحة لها بالفصول 21 و 22 و 27 من مجلة الجباية المحلية من خلال طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع إدارة الملكية العقارية فضلا عن الإمكانية المتاحة لها لطلب البيانات المتوفرة لدى فروع كل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز قصد التعرف على عدد المشتركين والمقاربة مع الإحصائيات المتوفرة بجداول تحصيل المعاليم على العقارات لتحيينها.

ولم تمكّن هذه الوضعية البلدية من إجراء المقاربات اللازمة للوقوف على العقارات غير المضمّنة بجداول التحصيل لإضافتها فضلا عن تحيين المعطيات المتعلقة بالعقارات المدرجة بهذه الجداول حيث تمّ الوقوف على عدم دقة المعطيات المدرجة بجداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمتعلقة خاصة بعناوين العقارات وبهوية المطالبين بالأداء مما لم يمكّن القابض البلدي من استخلاص هذه المعاليم.

وتستدعي هذه الوضعية مزيد التنسيق بين مصالح البلدية ومركزها المحاسبي بخصوص تحيين جداول تحصيل المعلوم المذكور أعلاه.

فضلا عن ذلك تبين غياب التنسيق بين مصلحة الاستخلاصات والمصلحة الفنية مما أدى إلى ازدواجية المطالبة بالأداء حيث تولت البلدية إسناد رخص للبناء دون مطالبة المعنيين بالأمر بخلاص ما تخلّد بدمتهم بعنوان المعلوم على الأراضي غير المبنية وهو ما يبرزه الجدول الموالي:

الفترة المعنية	الدين (د)	رقم الفصل	مرجع الأرض غير المبنية بالمنظومة	الفترة المعنية	الدين (د)	رقم الفصل	مرجع العقار المبنى بالمنظومة
2018/1991	713,648	117	0402970030940	2018/2012	78,120	3875/1	0402766050101
1996/1988	244,440	113/11	487 (مرجع قديم)	2018/2010	80,724	3873	040276048001
2008/1991	360,368	110/3	0402970020940	2018/2010	476,496	3877/1	040276054002
1996/1988	267,750	113/2	489 (مرجع قديم)	2018/2017	470,400	3883	0400276058001 و 0400276058001
1996/1975	393,600	113/9	484 (مرجع قديم)	2018/2017	282,240	3877	0400276052001 و 0400276052001

ولم تتمكّن البلدية إلى موفى ديسمبر 2017 من تضمين المساكن البلدية المسوّغة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 وذلك عملاً بأحكام الفصل 3 من مجلة الجباية المحلية الذي ينصّ على أنّه تعفى من المعلوم العقارات المبنية التي تملكها الدولة أو المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية أو الجماعات المحلية ما لم تكن مسوّغة مما حرم البلدية من المداخل المتعلقة بها.

ولا تتولّى البلدية تضمين عنوان المطالب بالأداء أو رقم بطاقة تعريفه الوطنية بجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية. وفي المقابل تقتصر على إدراج عنوان الأرض ممّا يعسّر عملية استخلاص المعاليم بهذا العنوان. كما لم تقم بإعداد جدول تحصيل الفارق بين الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبلغ المستخلص.

2-2- تثقيف المعاليم

نصّ الفصلان الأوّل و30 من مجلة الجباية المحلية على أنّه "يستوجب بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية". غير أنّه تمّ تثقيف جداول تحصيل بعنوان هذين المعلومين خلال سنة 2017 بتأخير بلغ 115 يوماً.

وتدعى البلدية إلى العمل على مزيد تقليص آجال تثقيف جداول تحصيل المعاليم على العقارات وذلك بالتنسيق مع كلّ من القباضة البلدية وأمانة المال الجهوية بين عروس.

2-3- إجراءات استخلاص المعاليم

➤ المعاليم على العقارات

لوحظ ضعف نسب استخلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية حيث لم تتجاوز تباعاً 10,22% و4,22% خلال سنة 2017⁷ مما أسفر عن بقايا استخلاص بلغت تباعاً 2.175.100,796 د و468.789,288 د.

ولم تتمكّن بلدية حمام الأنف إلى موفى نوفمبر 2018 من اتخاذ الإجراءات الضرورية على المستويين الفني والمادي والتي من شأنها تمكين القباضة البلدية من استغلال منظومة "التصرف في موارد الميزانية حيث مازالت متابعة الاستخلاصات والقيام بإجراءات تتبّعها تتمّ عن طريق مسك جذاذة خاصة بكلّ فصل يدويا.

⁷ بلغت التثقيلات والاستخلاصات بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية على التوالي 2.422.736,876 د و247.636,080 د مقابل 489.455,013 د و20.655,725 د تباعاً بالنسبة إلى المعلوم على الأراضي غير المبنية.

ولا تمكّن هذه الوضعية من تحديد مبالغ البقايا للاستخلاص المتعلقة بكل فصل بصفة حينية كما تحدّ من نجاعة إجراءات تتبع استخلاص المعاليم حيث يمكن أن تشمل التتبعات فصولاً تمّ استخلاص المبالغ المتعلقة بها مقابل السهو عن فصول أخرى بلغها التقادم باعتبار أنّ البعض منها يرجع إلى سنة 1997 وما قبلها.

واقترنت إجراءات استخلاص المعلوم على العقارات المبنية خلال سنة 2017 على 2% من الفصول المعنية (14561 فصلاً) وتمثلت هذه الإجراءات في توجيه 335 إعلاماً و906 إنذاراً إلى المطالبين بالمعلوم. كما تمثلت الإجراءات الجبرية في 5 عقل تحفظية و12 اعتراضاً إدارياً.

وبخصوص الفصول المعنية بالمعلوم على الأراضي غير المبنية وعددها 279 فصلاً لم تتولّ القباضة البلدية القيام بإجراءات التتبع بمختلف أنواعها. كما لم تسع إلى استخلاص المعاليم بخصوص هذا الفصل على الأقلّ من الذوات المعنية للفترة 1997-2017 حيث تخلّدت بدمّة بعض الشركات مبالغ هامة بلغت تباعاً 206.220 د و44.414,400 د و24.427,360 د في موفى ديسمبر 2017. كما اتضح توقّف تثقيف المبالغ المتخلّدة بدمّة الشركة التونسية للكهرباء والغاز منذ سنة 2014 وبالباغة 20.475,000 د.

ولا يتوفر لدى القباضة البلدية الموارد البشرية والمادية (وسيلة نقل) الضرورية لحسن القيام بإجراءات التتبع مقارنة بأهمية عدد الفصول الواجب استخلاصها من قبلها وامتداد مساحة المنطقة البلدية حيث لا يتوفر ضمن أعوانها سوى عدل خزينة وحيد.

➤ المعاليم على الأنشطة

ارتفع مبلغ البقايا للاستخلاص بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية موفى سنة 2017 إلى 94.763,781 د للفترة 1994-2006. ولم يتبين إلى موفى نوفمبر 2018 سعي القباضة البلدية للقيام بإجراءات التتبع في شأن هذه الديون وهو ما يضاعف مخاطر سقوطها بالتقادم.

➤ معاليم إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه

ارتفعت جملة البقايا للاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2017 المضمّنة بالحساب المالي لبلدية حمام الأنف بعنوان مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه إلى 1.043.635,172 د تتعلق أساساً بمعلوم الإشغال الوقي للطريق العام وبمعلوم الإشهار وبمداخيل الأسواق المستلزمة في حدود تباعاً 946.962,603 د للفترة 2002-2015 و50.264,715 د للفترة

2015-2005 و 42.211,667 د للفترة 1994-2002. ولم يتبين قيام القباضة البلدية إلى موفى نوفمبر 2018 بإجراءات تتبع بخصوص بعض هذه الديون وهو ما يساهم في تضاعف مخاطر سقوط البعض منها بالتقادم.

وتجدر الملاحظة إلى أنه خلافا لأحكام الفصل 85 من مجلة الجباية المحلية تولت القباضة البلدية تثقيف معالم الإشغال الوقي للطريق العام إلى موفى سنة 2015 على أساس جداول التحصيل المعدّة من قبل البلدية حيث أنّ هذا المعلوم يتمّ دفعه طبقاً لأحكام الفصل المذكور أعلاه في نفس الآجال وبنفس الطرق المعمول بها في مادة المعلوم الموظّف على رخص إشغال الطريق العام أي قبل تسليم الرخصة وبالتالي لا يستوجب التثقيف.

وعلى صعيد آخر لا يتوقّر لدى مصالح البلدية أو القباضة قائمة اسمية للمتلدّدين في خلاص معلوم الإشغال الوقي للطريق العام منذ سنة 2016 إضافة إلى المبالغ المتخلّدة بدمتهم حيث تتولى القباضة البلدية احتساب مبلغ البقايا للاستخلاص بخصم جملة المداخيل المستخلصة من المبلغ الجملي المستوجب حسب جدول التحصيل المعدّ من قبل المصالح البلدية.

كما لم تتولّ حمام الأنف إلى موفى نوفمبر 2018 إسناد بلدية رخصا بخصوص الإشغال الوقي للطريق العام وهو ما يعدّ مخالفاً للفصل 68 من مجلة الجباية المحلية الذي ينص على أنه تستوجب "معالم الرخص الإدارية على الرخص الإدارية التالية:..... رخص إشغال الطريق العام لتعاطي بعض المهن داخل المناطق الراجعة بالنظر للجماعات المحلية" وهو ما سيؤدّي إلى صعوبة تتبّع المتلدّدين في الخلاص.

أما بقايا الاستخلاص المتعلقة بمداخيل الأسواق المستلزمة فهي تتعلّق بمداخيل سوق الجملة منذ سنة 2000 والبالغة 41.509,667 د والتي قامت البلدية بخصوصها بعدد التبعات آخرها بطاقة إلزام بتاريخ 09 فيفري 2004 وذلك علاوة مداخيل السوق الأسبوعية منذ سنة 1994 في حدود 702 د والتي ترجع آخر أعمال التتبع في شأنها حسب ما تم توفيره من معطيات إلى سنة 2003.

وتدعى البلدية بالتنسيق مع مركزها المحاسبي إلى تطهير هذا الحساب.

كما اتضح ارتفاع مبلغ الديون بعنوان المعلوم المستوجب عن الاتفاقيات الإ شهرية بتاريخ 31 ديسمبر 2017 وغير المضمّن بالحساب المالي للبلدية لسنة 2017 إلى 118.700 د منها 94.300 د ديون بعنوان سنة 2016 وما قبلها. وتواجه البلدية صعوبة في استخلاص جزء هام من هذه الديون على غرار متخلّلات تجاه أربع شركات والبالغة 17.500 د و 13.000 د و 18.000 د و 12.000 د. ولم تتولّ البلدية اتخاذ قرارات رفع لافتات المتلدّدين منهم في الخلاص إلا انطلاقاً من سنة 2017.

➤ معلوم رفع الفضلات المتأتية من نشاط المحلات التجارية أو الصناعية أو المهنية

لم تتول بلدية حمام الأنف خلال سنة 2017 إبرام اتفاقيات مع أصحاب وشاغلي المحلات التجارية والصناعية والمهنية المتواجدة بالمنطقة البلدية (1901 مؤسسة ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية حسب الإحصاء العشري للبلدية) بخصوص رفع الفضلات غير المنزلية وهو ما من شأنه أن يحرمها من تعبئة مداخل إضافية بهذا العنوان.

➤ معلوم إشغال الملك العمومي البحري

تولت بلدية حمام الأنف خلال سنة 2017 بخصوص إشغال الملك العمومي البحري الترخيص للاستغلال السنوي لما عدده 13 كشكا وفضاءات الألعاب "ماناج" بالشاطئ. وقد مكّنت البلدية المنتفعين من تقسيط مبلغ المعلوم المستوجب حيث بلغت المتخلدات ما جملته 1.000 د بعنوان سنّي 2016 و2014.

كما تبين أنّ البلدية خالفت أحكام الفصل 95 من مجلة الجباية المحلية التي نصّت على أنّه "يستخلص حسب الحالات معلوم إشغال الملك العمومي البحري المشار إليه بالفصل 86 من هذه المجلة عن طريق أزمة تعدها الجماعات المحلية المعنية أو بمناسبة تسليم رخصة الإشغال، ويقع تثقيفها لدى قابض المالية بعد إكسائها الصبغة التنفيذية من طرف سلطة الإشراف" حيث لم يتمّ تثقيف بقايا الاستخلاص بعنوان معلوم إشغال الملك العمومي البحري والبالغة 2.540 د في موفى سنة 2017 (1.670 د بعنوان الأكشاك و870 د بخصوص استغلال فضاءات الألعاب بالشاطئ) بالحساب المالي ممّا لا يخوّل القباضة البلدية تتبّع هذه المبالغ قصد استخلاصها.

➤ مساهمة المالكين الأجوار

تخصّ بقايا استخلاص المداخل الجبائية الاعتيادية الأخرى ومبلغها 64.090,421 د في موفى سنة 2017 والمستوجبة منذ سنة 2001 ما جملته 93 مطالبا. وتتعلق هذه البقايا بنفقات الأشغال الأوليّة والإصلاحات الكبرى للطرق والأرصفة وتصريف الموادّ السائلة والمنصوص عليها الفصل 52 من مجلة الجباية المحلية وكذلك الأمر عدد 92 لسنة 2000 المؤرخ في 18 جانفي 2000 والمتعلق بالتصريح بأنّ الأشغال الأوليّة المتعلقة بتبليط الأرصفة بشوارع الجمهورية من مدينة حمام الأنف تكتسي صبغة المصلحة العامة. ولم يتبين إلى موفى نوفمبر 2018 سعي البلدية بالتنسيق مع مصالح القباضة إلى تصفية هذا الرصيد حيث أنه من شأن مواصلة إدراج هذه المبالغ بالحساب المالي المسّ من شفافية البيانات المالية الواردة به.

3-التصرف في الأملاك العقارية الخاصة

بلغ عدد العقارات التي على ملك البلدية والمخصصة للكراء حوالي 266 عقارا سكنيا وتجاريا وتمّ الوقوف على عدم حرص البلدية على حماية أملاكها وحسن التصرف فيها.

3-1- حماية الأملاك

لم تتمكن البلدية إلى موفى نوفمبر 2018 من تسجيل عدد من العقارات المستغلة من قبلها لدى إدارة الملكية العقارية وذلك على غرار مركز المصائف والجولان وملاعب التنس ومستودع الحجز البلدي (مقرّ المنطقة الحرفية والمهن الصغرى والسوق الأسبوعية) والملعب البلدي لكرة القدم وقصر البلدية وأرض بيضاء بعي حشاد.

من جهة أخرى، تستغل البلدية عقارات على ملك الغير من ذلك دار الثقافة ودار الشباب وهي عقارات على ملك الدولة. ولم يتم إلى موفى نوفمبر 2018 تسوية هذه الوضعية من قبلها.

على صعيد آخر، لم تتمكّن بلدية حمام الأنف إلى موفى نوفمبر 2018 من استرجاع 12 عقارا على ملكها يشغلها الغير دون وجه حق وهو ما حرّمها من تعبئة مداخيل إضافية بعنوان استغلالها.

3-2- تحصيل مداخيل الأملاك

ارتفعت البقايا للاستخلاص المتعلقة بمداخيل أملاك البلدية الاعتيادية موفى سنة 2017 إلى 1.846.749,112 د تتوزّع بالأساس بين مداخيل كراء العقارات المعدّة لنشاط تجاري (1.506.481,226 د) ومداخيل كراء العقارات المعدّة للمهنة (10.121,214 د) ومداخيل كراء العقارات المعدّة للسكن (86.577,783 د) وكراء الحمامات (236.005,595 د) وتفويت الأملاك (7.563,294 د). وتستأثر بقايا الاستخلاص بعنوان مداخيل كراء المحلات التجارية بنسبة 81,57% من مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية.

وتواجه البلدية صعوبة في استخلاص هذه البقايا حيث لم تتولّى اتخاذ الإجراءات الضرورية في الإبّان قصد تسوية جلّ هذه الوضعيات. من ذلك اتضح بخصوص الديون بعنوان المحلات التجارية أن البعض منها والراجعة إلى عدد من المتسوّغين هامة ومتراكمة حيث ترجع إلى الفترة 2010-2017 وذلك خاصة بالنسبة إلى شاغلي المغازات بالمركب التجاري بحمام الأنف (193.578,529 د) وبعض المقاهي (129.569,195 د).

وتجدر الملاحظة إلى أنه تمّ صدور إعلان عن بلدية حمام الأنف بتاريخ 13 ماي 2011 يتعلّق بإعفاء المتسوّغين اللذين يبادرون بخلاص ديونهم قبل موفى ماي من نفس السنة من خلاص شهري جانفي وفيفري من سنة 2011، ولم يتمّ عرض الأمر على المجلس البلدي للمصادقة إلا بتاريخ 28 ماي 2016 وذلك على سبيل التسوية. و إلى موفى نوفمبر 2018 لم يتبين استكمال إجراءات المصادقة. ويبرز الجدول الموالي أمثلة عن ذلك:

المتسوّغ	العقار	فترة الوجوبية	مبلغ الدين موفى سنة 2017 (د)	مبلغ الدين في موفى سبتمبر 2018 (د)	الملاحظات إلى موفى نوفمبر 2018
المتسوّغ عدد 1	محلّ بالمركب التجاري	2017-2011	27.526,644	32.003,574	لم تتم تسوية الوضعية إلى موفى نوفمبر 2018 والمحل حاليا مغلق حسب مصالح البلدية. المعني متوفى والمحل مشغول من طرف شخص آخر.
المتسوّغ عدد 2	محلّ بالمركب التجاري	2017-2012	19.524,528	32.033,574	لم يتم تسوية الوضعية إلى موفى نوفمبر 2018
المتسوّغ عدد 3	محلّ بالمركب التجاري	2017-2011	13.635,447	15.698,328	رفع قضية استعجالية في الخروج، سقوط الدين بالتقادم وقضت المحكمة ابتدائيا برفض الطلب. ولم يتبين إلى موفى نوفمبر 2018 تسوية الوضعية.
المتسوّغ عدد 4	محلّ بالمركب التجاري	2017-2011	16.337,390	22.717,310	القيام بقضية بتاريخ 2013/12/29 لمراجعة معين الكراء قضت المحكمة نهائيا باعتماد معين كراء المقدر بما قيمته 321,400 د. لم تتم التسوية حيث أنّ آخر خلاص للمعني تمّ في سنة 2015 وذلك بقيمة 1.205,388 د.
المتسوّغ عدد 5	محلّ	2017-2016	10.838,527		لم يتبين سعي البلدية إلى تسوية الوضعية
المتسوّغ عدد 6	محلّ	2017-2010	28.125,730		لم تتم تسوية الوضعية.
المتسوّغ عدد 7	محلّ	2017-2012	18.241,032	-	لم تتولّ البلدية رفع قضية استعجالية للخروج إلا خلال سنة 2018 بالرغم من أنّ آخر تاريخ للخلاص يعود لسنة 2014. وقد قضت المحكمة ابتدائيا استعجاليا برفض الطلب.
المتسوّغ عدد 8	محلّ	2017-2011	8.777,514	-	لم ترفع البلدية قضية استعجالية في الخروج لعدم الخلاص إلا خلال سنة 2018. وقد قضت المحكمة ابتدائيا استعجاليا برفض الطلب.
المتسوّغ عدد 9	مقهي	2017-2011	40.283,750	45.954,311	رفع قضايا في أداء مال والمحل شاغر حاليا
المتسوّغ عدد 10	مقهي ومطعم	2017-2011	39.351,653	53.336,836	رفع قضايا في أداء مال ولم تتم تسوية الوضعية إلى موفى نوفمبر 2018 والمحل شاغر حاليا.
المتسوّغ عدد 11	مقهي	2017-2011	12.587,500	20.898,930	رفع قضايا في أداء مال والقيام ببنة لإسناد المقهي خلال سنة 2018
المتسوّغ عدد 12		2005	54.506,836		لم يتبين قيام البلدية بإجراءات تتبع
المتسوّغ عدد 13	الكازينو	2014-2011	419.880,776		لم تتمكن البلدية من تسوية الوضعية بالرغم من فسخ العقد في سنة 2014 واسترجاع العقار وذلك من خلال تحديد المبالغ المثقلة باعتبار أنّ المتسوّغ متوفى منذ سنة 2010.

كما اتضح أنّه لا يتمّ متابعة بيع الأصول التجارية للمحلات التجارية المسوّغة من قبل القابض البلدي ومصالح البلدية. ويذكر أنّ البلدية تواجه صعوبات لتتبع ديونها بخصوص هذه الأملاك على غرار الديون المتخلدة بذمة أحد متسوّغي المقاهي والبالغة على التوالي 2.340,893 د و 3.578,756 د

خلال سنة 2017 وشهر سبتمبر 2018 والتي قامت حسب المعطيات المتوفرة ببيع الأصل التجاري خلال سنة 2016.

وبلغت في موفى ديسمبر 2017 ديون مستغلي سوق الخضمر بحمام الأنف 225.602,855 د مقابل 256.984,656 د في موفى سبتمبر 2018. وقد اتضح أهمية هذه الديون المتخلدة تجاه عدد من المستغلين دون أن تبادر البلدية إلى موفى نوفمبر 2018 باتخاذ أية إجراءات قصد تسوية هذه الوضعيات.

وفي موفى ديسمبر 2017 بلغت ديون متسوّغي سوق السمك 43.394,575 د للفترة 2011 وما قبلها. ولم تبادر البلدية باتخاذ الإجراءات الضرورية قصد خلاص ديونها إلاّ انطلاقاً من سنة 2018.

وبالرغم من أهمية الديون المتخلدة بمستغلي الفضاء التجاري المنصف باي والتي بلغت 202.015,848 د في موفى 2017 لم تتولّ البلدية اتخاذ الإجراءات بخصوص المحلات المتعلقة بالقسط الأول.

ولوحظ عدم استغلال البلدية لبعض العقارات مما يؤثر سلباً على تنمية مواردها مثلما هو الشأن بالنسبة إلى أربعة محلات بالقرية الحرفية بحي محمد علي حمام الأنف منذ سنة 2018 والتي تراوحت القيمة الكرائية السنوية الخاصة بها بين 984 د و1.524 د حيث يتخلد بخصوصها ديون بلغت 4.890 د. وكذلك الشأن بالنسبة إلى عدد من المقاهي والمطاعم بالرغم من تبتيت إحدى هذه العقارات في موفى 2017 بما قيمته 40.000 د حيث تم التراجع في استغلاله من قبل المتسوّغ نظراً إلى سوء حالة العقار وذلك رغم مساعي البلدية لتسويغه منذ 2017 وذلك بمعلوم كراء شهري يبلغ 1.823,259 د.

واتضح أنّ جزءاً من بقايا الاستخلاص بعنوان كراء الحمامات يرجع إلى سنة 2005 وذلك في حدود 29.732,177 د. ولم يتبين قيام القباضة البلدية بإجراءات تتبع في شأنها مما يضاعف مخاطر سقوطها بالتقادم. كما اتضح ارتفاع الدين المثقل بعنوان الفترة 2011-2014 بما قيمته 152.887,063 د. وتجدر الملاحظة إلى أنّه لم يتبين إلى موفى نوفمبر 2018 اتخاذ إجراءات من قبل البلدية بالتنسيق مع مركزها المحاسبي قصد استخلاص هذه الديون. أمّا بخصوص الديون المتعلقة بأحد المتسوّغين بعنوان الفترة 2011-2017 فإنّ البلدية لم تبادر برفع قضية في أداء مال إلاّ انطلاقاً من سنة 2017.

كما تمّ الوقوف على تباين هامّ بين المعطيات المقدّمة من قبل المصالح البلدية بخصوص بقايا الاستخلاصات وتلك الواردة بالحساب المالي لسنة 2017 حيث بلغت على التوالي 53.081,753 د و236.005,595 د.

وخلافا لما نصّت عليه مناشير وزير الداخلية الصادرة في الغرض⁸ حول اعتماد نسبة زيادة سنوية في معالم الكراء فقد تبين عدم توظيف البلدية نسبة زيادة على 36 محلا سكنيا. وخلافا للإجراءات المنصوص عليها بالقانون عدد 37 لسنة 1977 المؤرخ في 25 ماي 1977⁹ والمتعلقة بمراجعة معينات الكراء بعد ثلاث سنوات من الاستغلال لم تتولّ البلدية مراجعة عقود أبرمتها منذ أكثر من 10 سنوات ناهز معينات كراء بعضها 5 د شهريا. وتشكّل هذه الوضعية عائقا أمام تنمية الموارد البلدية.

II- تنفيذ النفقات

شملت الأعمال الرقابية المتعلقة بالنفقات تحليل هيكلتها ومديونية البلدية والتصرف في نفقات العنوان الثاني.

أ-هيكلة النفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 3.928.915,639 د (المصاريف المأمور بها) خلال سنة 2017 منها على التوالي 2.893.454,074 د 685.990,463 د بعنوان التأجير العمومي ووسائل المصالح أي ما نسبته 73,65% و17,46% من هذه النفقات. وتعتبر نسبة نفقات التأجير من مجموع العنوان الأول غير مرضية حيث تجاوزت المعيار المحدد من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (55% كحدّ أقصى). أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 1.588.884,723 د وتتعلق كلياً بنفقات التنمية.

ويبرز الجدول الموالي المتعلقة بالعنوانين الأول والثاني والمنجزة بعنوان سنة 2017:

البيان	المبلغ (د) / النسبة (%)
نفقات العنوان الأول	
الاعتمادات المرسّمة بالميزانية (د)	4.513.000
المصاريف المنجزة (د)	3.928.915,639
نسبة الإنجاز (%)	87
نفقات العنوان الثاني	
الاعتمادات المرسّمة بالميزانية (د)	1.853.901
المصاريف المنجزة (د)	1.588.884,723
نسبة الإنجاز (%)	85,70 %

⁸ المتعلقة بتسويق المحلات ذات الصبغة التجارية أو الصناعية أو السكنية.

⁹ والمتعلق بتنظيم العلاقات بين المسوغين والمتسوغين فيما يخص تجديد كراء العقارات أو المحلات ذات الاستعمال التجاري أو الصناعي أو المستعملة في الحرف.

➤ مديونية البلدية

تولت بلدية حمام الأنف خلال سنة 2017 تخصيص اعتمادات تناهز 152 أ.د لتسديد الديون المتخلدة بذمتها غير أنّها لم تتولّ صرف سوى حوالي 142 أ.د من النفقات المبرمجة بهذا العنوان وهو ما يبرزه الجدول التالي:

الفصل	الفقرة	المتخلّلات المبرمج خلاصها	الإعتمادات المرسمة بالميزانية (د)	النفقات المنجزة (د)
2.201	80	تسديد متخلّلات		
		متخلّلات تجاه الخواص	35.000	34.932,182
		متخلّلات تجاه مؤسسات عمومية أخرى	6.000	4 354,736
		متخلّلات تجاه الوكالة البلدية للخدمات البيئية	720.000	720.000
		متخلّلات تجاه الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات	10.000.	6 558,489
		متخلّلات تجاه المطبعة الرسمية للبلاد التونسية	5.000	0
		متخلّلات تجاه الديوان الوطني للاتصالات	10.000	9.993,422
		متخلّلات تجاه الشركة القومية لاستغلال وتوزيع المياه	44.594,200	44.594,184
		متخلّلات تجاه الشركة التونسية للكهرباء والغاز	40.000	39.999,581
		متخلّلات تجاه الشركة القومية لتوزيع البترول	605	602,224
		المجموع		151.919.200

ولا تعكس هذه النفقات المحمولة على الفصل 80-02201 المخصّص لتسديد المتخلّلات الحجم الحقيقي لمديونية البلدية والتي ترتفع في موفى سنة 2017 إلى أكثر من 4.125 أ.د وهو ما يمثّل حوالي 105% من موارد العنوان الأول. وتواجه البلدية صعوبة في تسديد ديونها المستوجبة تجاه خاصة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية والصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

ب-التصرف في النفقات

مكّن فحص وثائق الصرف وملفات الصفقات من الوقوف على ملاحظات تعلّقت أساسا بتنفيذ مشروع تهيئة سوق السمك.

➤ التصرف في نفقات التنمية: مشروع تهيئة سوق السمك

يندرج مشروع تهيئة سوق السمك بحمام الأنف في إطار مخطط الاستثمار البلدي للفترة 2010-2014. وقد تبيّن أن إنجاز هذا المشروع شهد عدّة إخلالات حالت دون احترام مقتضيات الأمر المنظم للصفقات وإتمام المشروع في الأجال المحدّدة وإنجازه بأفضل الأثمان.

من ذلك، تم إبرام صفقة قيمتها 218 أ.د بتاريخ 24 أبريل 2015. إلا أنه ونتيجة لعدم تمكّن البلدية إلى حدود شهر نوفمبر 2015 من إخلاء سوق السمك من التجار للإذن بانطلاق الأشغال، انتهت صلوحية العرض المصادق عليه وتمّ لاحقاً رفض العرض المعدّل والمقترح من قابل صاحب الصفقة من قبل لجنة الشراء المنعقدة بتاريخ 8 ديسمبر 2015.

وعلى إثر تنظيم طلب عرض خامس، تولت لجنة فرز العروض رفض العرض الوحيد باعتبار عدم تقديم قرار الترخيص في النشاط. وتمّ بناء على اقتراح لجنة الشراء تنظيم استشارة لإنجاز المشروع المذكور خلال شهر أبريل من سنة 2016 رغم تجاوز القيمة التقديرية للمشروع الحد الأدنى المستوجب لإبرام الصفقات (200.000 د) المحدد بمقتضى الفصل الخامس من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المنظم للصفقات العمومية.

وتمت المصادقة على الاستشارة بقيمة 294.625,534 د بتاريخ 10 ماي 2016 والإذن بانطلاق أشغالها بتاريخ 29 أوت وذلك قبل الحصول على تأشيرة مراقب المصاريف¹⁰ بتاريخ 14 سبتمبر 2016 وهو ما يخالف أحكام الفصل 269 من مجلة المحاسبة العمومية وأحكام الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 والمتعلّق بمراقبة المصاريف العمومية ودون الحصول المصادقات المسبقة التي يقتضيها إبرامها والتأكد كذلك من توفر الاعتمادات.

ولئن تحصلت البلدية على الموافقة المبدئية ثم النهائية على المساهمة في تمويل المشروع من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بتاريخ 21 أبريل 2014 و7 أبريل 2015 في حدود 180 أ.د فإنّ الصندوق امتنع عن تحويل المبالغ إلى البلدية على ضوء الإخلالات التي شابت عقد النفقة. ولم تتوصل البلدية بالاعتمادات المحالة إليها من الصندوق إلا بتاريخ 24 أكتوبر 2017 مما استوجب توقيف الأشغال من 8 فيفري إلى 20 جوان 2017 للنظر في إيجاد تمويل لخلاص كشف الحساب الثالث البالغ 31.362,847 د والذي تمت إحالته إلى صندوق القروض بتاريخ 24 جانفي 2017 حيث رفض هذا الأخير حينها تحويل المبالغ المطلوبة.

من جهة أخرى ، وعند الشروع في إجراءات الاستلام الوقي لأشغال التهيئة تبين أنّ البلدية طلبت من المقاول تبليط الرصيف المحاذي لسوق السمك دون أن يكون ذلك مدرجا بالصفقة الأصلية على أن يتمّ خلاص هذه الأشغال لاحقاً في إطار إذن تزود وهو ما يعدّ مخالفاً لمبدأ المنافسة. ومن شأن هذه الوضعية أن تمسّ من مصداقية البلدية في علاقتها بالمزوّدين وتضرّ بمصالحهم وتبرّر عزوفهم عن المشاركة في طلبات العروض التي تنظمها.

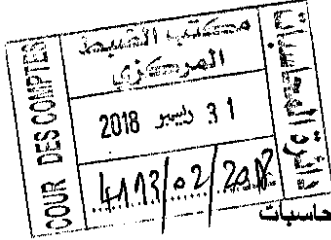
¹⁰ تمّ التأشير عليها على أنّها نفقة عادية.

فضلا عن ذلك، لم يتم استكمال أشغال تهيئة سوق السمك والاستلام الوقي للأشغال إلا بتاريخ 22 جانفي 2018 أي بتأخير فاق ثلاث سنوات وهو ما انعكس سلبا على مصالح التجار وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين.

لم ترد على الدائرة إجابة البلدية إلى حدود تاريخ نشر هذا التقرير بتاريخ 31 ديسمبر 2018.

حمام الأنف في 2018/12/28

البلدية حمام الأنف



من القابض البلدي بحمام الأنف

إلى

السيدة رئيسة غرفة التنمية الجهوية والمحلية لدائرة المحاسبات

الموضوع : الإجابة حول الملاحظات التي وردت ضمن تقريركم .

المرجع : تقرير عدد 2018/73 .

تحية طيبة

وبعد ،

جوابا على مراسلتكم بتاريخ 2018/12/18 والمتعلقة بالإجابة على الملاحظات التي وردت ضمن تقريركم الأولي بخصوص حسابات بلدية حمام الأنف يشرفني أن أحيل عليكم هذا المکتوب متضمنا الإجابة على ارتفاع بقايا الاستخلاص بعنوان المعاليم المثقلة كما يلي :

1- العقارات المبنية :

- عدم طرح المبالغ الراجعة لبلدية حمام الشط وبلدية بومهل عند إحداث هذه البلديات .
- عدم دقة المعطيات المدرجة بجدول التحصيل والمتعلقة بهوية المطالبين بالأداء وعدم دقة العنوان ، وقد تمت مراسلة البلدية لتحسين المعطيات الخاطئة .
- تأخير تقبل جداول التحصيل والتي تتم في شهر أفريل عوض عن شهر جانفي مما يجعل إجراءات التتبع تقتصر على 8 أشهر عوض عن 12 شهر .
- إجراءات التتبع و عملية الاستخلاص تتم بطريقة يدوية وليست عن طريق منظومة التصرف في موارد المنزائية GRB وهو ما يحد من نجاعة وسرعة التتبع و الاستخلاص .

2 - العقارات الغير مبنية :

- ازدواجية المطالبة بالأداء حيث يتم توظيف المعلوم بالأداء ضمن فصل العقارات المبنية و كذلك ضمن فصل العقارات الغير مبنية لنفس العقار .
- الاختصار على إدراج عنوان الأرض الغير مبنية وعند التبليغ لا يوجد من يتسلم الإعلام وهذا ما يفسر صعوبة في الإجراءات الخاصة بهذا الفصل .

- بخصوص إجراءات المتبوع التي تهم :
- 1 - شركة : تم ترسيم امتياز للخزينة العامة على عقار تابع للشركة سنة 2010 وقد قامت الشركة باعتراض قضائي وهو في طور الاستئناف .
 - 2 - شركة : العنوان الموجود على جدول التحصيل لا يوجد به هذه الشركة .
 - 3 - الأسواق المستلزمة : قامت القباضة البلدية بعدد المتبوعات ولكن بدون جدوى نظرا لتوفي المعنيين بالأمر أو لعدم وجودهم بالعناوين المذكورة .
 - 4 - أملاك البلدية : قامت القباضة البلدية بتتبع واستخلاص العديد من الديون ولكن هناك من لم يستجيب بالرغم إتمام الإجراءات ضددهم من اعتراضات إدارية وعقل وقد تمت مراسلة البلدية بخصوص هؤلاء للقيام بقضايا للخروج لعدم الخلاص .
- ملاحظة : يوجد بالقباضة عدل خزينة واحد وهو يمثل عائق على نسق المتبوع والاستخلاص كما تمت المطالبة بتعزيز القباضة بعدل خزينة آخر .

والسلام

القاضي البلدي بحمام الأنف
القاضي البلدي بحمام الأنف
الإمضاء: كمال الغريبي

